الأمم المتحدة

A/70/85–E/2015/77

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ١٩ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١١ (أ) من جدول الأعمال
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

أولا – مقدمة

١ – عُقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وتضمن الاجتماع كلمة افتتاحية للأمين العام، وكلمة رئيسية ألقاها علي باباكان نائب رئيس وزراء تركيا، وبيانات أُدلي بها باسم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ولجنة التنمية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

* A/70/50.

050615 050615 15-07694 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - ونُظّم الاجتماع بحيث شمل جزءا وزاريا وبيانات لممثلي الهيئات الحكومية الدولية وثلاث مناقشات مواضيعية أعقبت كلا منها مناقشة تحاورية. وركز الجزء الوزاري على الموضوع: ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم''. وتناولت المناقشات المواضيعية المواضيع ''التحديات الحالية والفرص الناشئة لتعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة في أفق انعقاد مؤتمر أديس أبابا''، و ''تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، و ''المتابعة وسبل المضي قدما: تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي''. وكان معروضا على المشاركين مذكرة من الأمين العام (E/2015/52) تضمنت معلومات أساسية، واقتُرحت مسائل للمناقشة في إطار المواضيع الثلاثة المشار إليها أعلاه.

٣ - وسبقت الاجتماع مشاورات واجتماعات تحضيرية عقدت بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا في منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

٤ - وكان من بين المتكلمين في الجزء الوزاري خمسة وزراء ومفوض أوروبي. وحضر الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمديرين التنفيذيين المناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن كبار موظفي المؤسستين وغيرهما من المؤسسات المعنية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وكان من ضمن المشاركين أيضاً موظفون حكوميون رفيعو المستوى يعملون في مجالات الشؤون المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، إضافة إلى بعض كبار الموظفين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، بما في ذلك الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. كما شارك بنشاط في الاجتماع ممثلو المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

ثانيا - افتتاح الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى

٥ - تضمنت جلسة افتتاح الاجتماع بيانين أدلى بهما مارتن ساجديك (النمسا) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام للأمم المتحدة.

٦ - ورحب الرئيس في بيانه بالمشاركين في الاجتماع، مشيرا إلى أن انعقاده يصادف منعطفا حاسما في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وشدد على أن الأزمات المالية والاقتصادية الإقليمية والعالمية السابقة أظهرت أن المكاسب الإنمائية المحققة خلال عقد من الزمن يمكن أن تنمحي في ظرف بضع سنوات. وأبرز في هذا السياق ضرورة العمل على جعل النظام

الاقتصادي العالمي أكثر تماسكا ومرونة. وقال إن الاقتصاد العالمي كان في حالة من الضعف في مستهل عام ٢٠١٥، عقب نمو متواضع في عام ٢٠١٤. وأوضح أنه، بينما من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد على مدى العامين القادمين، فقد أعاقته التوترات الجغرافية والأزمات الإنسانية الكبيرة. وأردف قائلا إن مستوى البطالة، وبخاصة بطالة الشباب، ظل يشكل تحديا رئيسيا في مجال السياسات لا يهدد الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير فحسب، بل وكذلك إمكانية النمو على المدى الطويل. ودعا إلى تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال السياسات من أجل تذليل هذه العقبات. وأكد ضرورة مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم على وجه الخصوص لدعم نمو قوي ومتوازن وإتاحة فرص العمل المنتج والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الأجل الطويل. وأشار إلى أن تعبئة الموارد العامة والخاصة على المستوى المحلي تندرج في صميم تمويل التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها. وأضاف أن التعاون الإنمائي التقليدي، وعلى الأخص منه المساعدة الإنمائية الرسمية، سيظل يؤدي دورا مهما في الوقت نفسه، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وشدد على الحاجة إلى إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، والاستفادة من مواطن القوة لدى جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية والبرلمانات الوطنية. وأكد أن هذه الشراكة ينبغي أن تقوم على المساواة والتعاون والمساءلة، مع مراعاة الظروف والاحتياجات والقدرات ومستويات التنمية المتباينة لكل بلد. ونوه بأن هذه الشراكة، لكي تحقق الفعالية، ستتطلب آلية رصد ومساءلة معززة تتسم بقدر أكبر من المتانة، بما في ذلك عملية معززة لمتابعة تمويل التنمية.

٧ - وقال الأمين العام في بيانه إن الاجتماع الحالي يشكل خطوة هامة في التحضير للمؤتمر المقرر عقده في أديس أبابا، فضلا عن التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في باريس في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأضاف أن المشاركة النشطة لممثلي المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال تظهر مستوى التعاون غير المسبوق الذي ظهر خلال بذل الجهود المشتركة لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن مؤتمر أديس أبابا سيتيح الفرصة لوضع إطار مالي دولي جديد يتسم بالاستقرار والفعالية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأشار بإيجاز إلى ثلاثة عناصر رئيسية لازمة للتوصل إلى نتيجة ناجحة في أديس أبابا هي: إطار متماسك وكلي لتمويل التنمية المستدامة؛ ونواتج محددة، لا سيما في المجالات الحاسمة مثل الهياكل

الأساسية والزراعة والاحتياجات الاجتماعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وعملية محكمة للمتابعة لكفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. وأبرز الحاجة إلى الاستفادة من جميع مصادر تمويل التنمية، بما فيها المصادر الوطنية والدولية والعامة والخاصة. وأوضح أن المسودة الأولى للوثيقة الختامية شددت على أهمية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بسبل منها الإصلاحات الوطنية والتعاون الضريبي الدولي. ومضى قائلا إن المسودة، رغم ترحيبها بالعمل الذي تقوم به مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال، فقد أشارت أيضا إلى ضرورة إكمال تلك المبادرات بمداولات أشمل في الأمم المتحدة لكفالة استفادة جميع البلدان منها، بما في ذلك أقل البلدان نموا. ونوه إلى أن المسودة شددت على الحاجة إلى استمرار المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى أهمية عكس الاتجاه نحو انخفاض المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، كما شددت على الدور الهام لمصارف التنمية والتمويل الخاص والتكنولوجيا وبناء القدرات والحوافز الهادفة إلى تشجيع زيادة الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة. وقال إن المسودة الأولى أبرزت أيضا الحاجة إلى قيام نظام منصف للتجارة المتعددة الأطراف، والقدرة على تحمل الديون، واعتماد حوكمة عالمية أكثر شمولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأكد أن احتياجات تمويل التنمية المستدامة احتياجات هائلة. وقال إن النجاح سيعتمد على قيام شراكة عالمية مُنشَّطة ومعززة من أجل التنمية.

٨ - أما السيد باباكان فقد أعرب في كلمته الرئيسية عن اتفاقه في الرأي مع مجموعة العشرين، التي تترأسها تركيا، بشأن ما يلي: التوقعات الاقتصادية العالمية، وأولويات المجموعة في هذه المرحلة، ووجهة نظر المجموعة وعملها بشأن التنمية. وأشار إلى عدم حدوث انتعاش مستدام في الاقتصاد العالمي على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز النمو. بيد أنه لاحظ وجود بوادر إيجابية في اقتصادات البلدان الرئيسية المتقدمة النمو، بما في ذلك منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ومضى قائلا إن الصورة تنطوي على مزيد من الإشكال في اقتصادات الأسواق الناشئة، مع كون هذه الاقتصادات تستأثر بأكثر من ثلثي النمو العالمي. وشدد على أن التوقعات الاقتصادية العالمية لا تزال تنطوي على تحديات مستمرة، لا سيما التقلبات التي شهدتها أسعار الصرف مؤخرا، واستمرار انخفاض معدلات التضخم، وتدني العائدات. ودعا إلى القيام بإصلاحات هامة في مجالات سوق العمل والضمان الاجتماعي والاستثمار ورأس المال البشري. وكذلك عرض الأولويات الثلاث للرئاسة التركية لمجموعة العشرين خلال عام ٢٠١٥. وأولها الشمولية، فأكد أن تركيا ستركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي أوجدت ما يبلغ ٨٠ في المائة من فرص العمل في بعض البلدان. وأعلن عن إنشاء منتدى عالمي معني

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى فريق جديد معني بمشاركة المرأة اسمه ''المرأة في مجموعة العشرين'' لتعزيز دور المرأة وفعالية مشاركتها في قطاع الأعمال. وشدد على ما تبذله تركيا من جهود لكفالة مراعاة مصالح البلدان المنخفضة الدخل مراعاة تامة في أعمال مجموعة العشرين. وقال إن المجال ذا الأولوية الثاني هو التنفيذ، فأعلن أن تركيا ستركز على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يزيد عددها على ١ ٠٠٠ إصلاح التي التزمت بها الدول الأعضاء في المجموعة. وأكد أن هذه الإصلاحات – إذا نُفذت – يمكن أن ترفع معدل النمو العالمي بمقدار ٢ في المائة فوق المستوى العادي المرتقب بحلول عام ٢٠١٨. وقال إن المجال ذا الأولوية الثالث هو التنفيذ، فمن المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء في المجموعة خطط استثمار محددة وملموسة أثناء مؤتمر القمة المقرر عقده في أنطاليا يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشدد على أهمية الموارد الخاصة للاستثمار العام وعلى الحاجة إلى تنميط الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقدم تفاصيل عن الجهود التي تبذلها تركيا للإسهام بأكبر قدر ممكن في جدول أعمال التنمية الدولية في عام ٢٠١٥. وشدد على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة المقترحة والعناصر الرئيسية لجدول الأعمال الإنمائي للمجموعة، لا سيما ما يتعلق بالهياكل الأساسية وتعبئة الموارد الوطنية والشمولية المالية والتحويلات المالية والأمن الغذائي والتغذية وتنمية الموارد البشرية. وأشار أيضا إلى نية وضع خطة عمل لتيسير الحصول على الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقال إن الاجتماع الأول لوزراء الطاقة لمجموعة العشرين سيُعقد في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأخيرا دعا إلى حقبة جديدة من التعاون بين القطاعين الإنساني والإنمائي، وعلى الأخص في مجال تمويل العمل الإنساني. وقال إن من المتوقع أن تتيح القمة العالمية للعمل الإنساني، المقرر عقدها في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، فرصة فريدة لمعالجة هذه المسائل.

ثالثا – الجزء الوزاري بشأن الموضوع ١: ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم''

٩ – تضمنت الجلسة الصباحية جزءا وزاريا موضوعه ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم''، أعقبته مناقشة تحاورية. وأدلي ببيان خلال هذا الجزء كل من فاشي غبريليان نائب رئيس الوزراء ووزير التكامل الاقتصادي الدولي والإصلاحات في أرمينيا؛ وماوريسيو كارديناس وزير المالية والائتمان العام في كولومبيا؛ ونفين ميميتسا مفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية؛ وماغدالينا أندرسون وزيرة المالية في السويد؛ وياسين إبراهيم وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في تونس؛ وأبراهام تيكستي وزير الدولة للشؤون المالية

والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا؛ وموران كريمساكوف رئيس النادي الاقتصادي الأوروبي – الآسيوي للعلماء.

١٠ - وأشار السيد غبريليان إلى أن المالية العامة لا يزال لها دور كبير في مجال التنمية، ولكنه دور آخذ في التطور. وقال إن من أبرز الخيارات المتاحة، لا سيما لأقل البلدان نمو، الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. وأضاف أن أرمينيا تعمل بنشاط على الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها هذه الشراكات، ويساعدها على ذلك المانحون، وبخاصة البنك الدولي. ومن أهم الخيارات الواعدة للتغلب على الاختناقات في الإمداد في أرمينيا، البلد غير الساحلي، الخيار المتمثل في التشجيع على استخدام الهياكل الأساسية القائمة بمزيد من الفعالية. وهو، إذ يسلم بالدور الكبير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعداد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر أديس أبابا، فإنه يعرب عن استعداد أرمينيا للمشاركة مشاركة فعالة في المناقشات من أجل جعل عام ٢٠١٥ عام اغتنام الفرصة.

١١ - وشدد السيد كارديناس على أن كولومبيا قد خاضت تجربة ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن بلده حقق معدل استثمار نسبته ٣٠ في المائة ونجح في تخفيض معدل الفقر تخفيضا كبيرا من مستواه العالي البالغ ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. واستطرد قائلا إن أخطر ما يهدد النمو في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، هو انخفاض أسعار السلع الأساسية والزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وإن تقلص الوعاء الضريبي أصبح من أكبر التحديات أمام تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية. فالإيرادات المتأتية من الضرائب تساهم بنسبة ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أمريكا اللاتينية، و ٣٤ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وشدد على أهمية تنمية القدرات، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، وتعزيز تبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية، وتعزيز مصارف التنمية الوطنية. وأكد مجددا التزام كولومبيا بكفالة نجاح مؤتمر أديس أبابا في توفير التمويل اللازم لأهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وأعاد السيد ميمتسا تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بالنهوض بالنمو والازدهار على الصعيد العالمي، وتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكد أن الاتحاد الأوروبي يمثل نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكنه يقدم أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. ومضى قائلا إن جهود الاتحاد الأوروبي تظل رغم ذلك غير كافية، ودعا جميع الجهات المقدمة لهذه المساعدة إلى أن تأخذ على عاتقها التزامات واضحة تتناسب مع قوتها الاقتصادية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يأتي في طليعة ممولي مبادرة المعونة لصالح التجارة، كما يقدم منحا كبيرة وأفضليات تجارية أحادية الطرف. وأشار إلى أن مبادرة

''كل شيء ما عدا الأسلحة'' وفرت حرية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي لجميع منتجات أقل البلدان نموا، ما عدا الأسلحة والذخائر. وشدد على ضرورة أن يتم على نطاق واسع تقاسم الفوائد المستمدة من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، مشيرا إلى أن اللا مساواة لا تنال من كرامة الإنسان فحسب، وإنما يترتب عليها أيضا أثر سلبي على إمكانات النمو. وشدد على ضرورة تلاقي مساري تمويل التنمية وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ في خطة شاملة وحيدة، تدعمها آلية رصد متينة لضمان المصداقية والاتساق وإحداث الأثر.

١٣ - وسلطت السيدة أندرسون الضوء على تحديين رئيسيين، هما تغير المناخ والمساواة بين الجنسين. وقالت إنه نظرا لكون تراجع أسعار النفط يثبط التحرك نحو التخلي عن الوقود الكربوني، فقد أصبحت الحاجة إلى فرض ضرائب على الكربون أو قيود على الانبعاثات أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى. وشددت على أن للسويد خبرة عشرين عاما في مجال الضرائب على الانبعاثات الكربونية، وأنه يفرض أعلى ضريبة على الكربون في العالم. وقد ارتفع منذ عام ١٩٩١ الناتج المحلي الإجمالي للسويد بنسبة ٦٠ في المائة بينما انخفضت انبعاثات الكربون فيها بنسبة ٢٠ في المائة. واستشهدت بهذه البيانات للتدليل على إمكانية التوفيق بين التمتع بالنمو والحد من الانبعاثات في الآن ذاته. وشددت أيضا على أن تعزيز المساواة بين الجنسين سيزيد من إمكانات النمو. وأكدت أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا كبيرا لتمويل التنمية ولكنه محدود، وأن هذه المساعدة ينبغي استخدامها لإطلاق إمكانات مصادر تمويل أخرى. وكررت التزام السويد ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من تلك المساعدة لأقل البلدان نموا. وقالت إن تعبئة الموارد المحلية سيكون لها دور رئيسي في تحقيق ذلك الهدف. ورحبت في ذلك الصدد بالمقترحات الواردة في المسودة الأولى للوثيقة الختامية لمؤتمر أديس أبابا الداعية إلى القيام تدريجيا بزيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب.

١٤ - وعرض السيد إبراهيم الانطباعات التي خرج بها من المناقشات التي أجريت بشأن أسعار السلع الأساسية خلال الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعقودة في واشنطن العاصمة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأثار بعض المسائل المحددة، مثل مسألتي الإصلاحات في قطاع الطاقة وحذف الإعانات في هذا القطاع. ومضى يقول إن تونس أطلقت خلال السنوات الأربع الماضية برنامجا طموحا للإصلاحات لتحسين قدرتها التنافسية وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الدوليين. وفي الوقت نفسه، تتعاون حكومة بلده مع الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. واغتنم

الفرصة ليشكر جميع المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، على الدعم الذي قدمته لبلده. وأعلن أن حكومة بلده تعكف على وضع الخطة الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١٥ - وأشار السيد تيكستي إلى أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يسير بالوتيرة المطلوبة وإلى أن معدل النمو قد يكون طفيفا في السنوات المقبلة. وقال إن هناك تحديات جديدة أخذت في الظهور في مختلف أنحاء العالم. ووصف التزام المجتمع الدولي بخطة التنمية التحويلية بأنه ينطوي على أهمية بالغة في هذه الفترة. وأضاف أن التنفيذ الفعلي لأهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستعانة بشتى أنواع التمويل سواء أكانت خاصة أم عامة ومحلية أم دولية. فعلى الصعيد الوطني، تستدعي الحاجة تهيئة بيئة تكفل مشاركة القطاع الخاص مشاركة مجدية. أما على الصعيد الدولي، فأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل الدولي العام الدولي يحتفظ بأهميته، لا سيما في حالة أقل البلدان نموا، كي يتسنى المضي نحو تحقيق الأهداف المحددة. وشدد على ضرورة اضطلاع المؤسسات المالية والتجارية الدولية بدور إنمائي أكبر بكثير في المستقبل، ولا سيما في كفالة استقرار النظام المالي والتجاري العالمي، وتقديم الدعم لأقل البلدان نموا، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير الهياكل الأساسية. وقال إنه يتعين على هذا المؤسسات أن تذهب إلى أبعد من تمويل المشاريع المقبولة لدى المصارف، فتواصل تقديم الدعم من أجل تعبئة الموارد المحلية، وتنمية أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية.

١٦ - وعرض السيد كريمساكوف نتائج المؤتمرين العالميين الأول والثاني لمواجهة الأزمة المعقودين في أستانا. وقال إن المؤتمر الأول عقد في أيار/مايو ٢٠١٣ وحضره ٣ ٠٠٠ من الخبراء والمسؤولين الذين قدموا من ١٠٤ بلدان، وكان من بينهم وزراء مالية ورؤساء مصارف مركزية. وعقد المؤتمر الثاني في أيار/مايو ٢٠١٤ بمشاركة ٤ ٠٠٠ مندوب قدموا من ١٣٦ بلدا. وكان الهدف من ذلك بلورة الخطة العالمية لمواجهة الأزمة التي كانت قد عُرضت خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

١٧ - وأثيرت خلال المناقشة التي أعقبت ذلك النقاطُ التالية: احترام حيز سياسات الحكومات الوطنية في مجال المالية العامة؛ وإصلاح المؤسسات المالية الدولية والنظام النقدي العالمي لكفالة التمثيل الكامل للبلدان النامية؛ وبلوغ هدف تكريس ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تخصيص ما بين ٠,٢ و ٠,٢٥ في المائة من ذلك الدخل لأقل البلدان نموا؛ وجعل السياسات المالية العالمية أقدر على مواجهة التقلبات الدورية وأكثر إنصافا؛ ووضع مؤشرات جديدة للتنمية غير مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي،

كالفقر المتعدد الأبعاد. ولوحظ أيضا أن المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية ليست كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في بعض البلدان المستفيدة.

رابعا - بيانات الجهات المؤسسية

١٨ - اختتمت الجلسة الصباحية ببيانات أدلى بها السيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، نائب رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد؛ ومحمود محيي الدين الأمين العام لمجموعة البنك الدولي والمبعوث الخاص لرئيسها؛ وكالفن ماك دونالد نائب أمين صندوق النقد الدولي والأمين العام بالنيابة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ وبي شياوزون نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

١٩ - وأكد السيد مونيغ مجددا أهمية دور التجارة بوصفها عاملا تمكينيا أساسيا ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وقال إن بإمكان المشاركة في التجارة الدولية مشاركة مفتوحة وشاملة تستند إلى قواعد وغير تمييزية أن تحقق فوائد أساسية للبلدان النامية. وأكد أن الأونكتاد أعد خطة عمل للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة، تشمل مجموعات أنشطة ذات أولوية هي: جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار، وحوافز استثمارية موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة، واتفاقات إقليمية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وأشكال جديدة لشراكات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وآليات تمويل تمكينية ابتكارية، وإعادة توجيه الأسواق المالية، وتغيير العقلية السائدة في مجال الأعمال التجارية العالمية؛ وتطوير الخبرات في مجال الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

٢٠ - وأشار السيد محي الدين إلى أن المشاركين في اجتماع لجنة التنمية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥ رحبوا بمشاركة الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، والميسرين المشاركين لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعملية التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا، ووفد من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، ورؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وأضاف أن الوزراء أقروا بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الأخذ برؤية تُفضي إلى التحول وتُثمِّر الأهداف الإنمائية للألفية وتجمع بين جميع مصادر التمويل المحتملة، بما في ذلك زيادة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو أكثر فعالية وأشد تحفيزا، لا سيما لصالح أفقر الفئات؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والنهوض بالإدارة السليمة للمالية العامة، والتصدي للتحدي المتمثل في التمويل غير المشروع، وتعزيز التمويل والاستثمار الخاصين، وتنسيق إجراءات معالجة القضايا العالمية. وأشار إلى إقرار

اللجنة بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أيضا أن تتعامل البلدان مع التحديات والآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ونوه بأن أعضاء اللجنة أثنوا على مجموعة البنك الدولي لالتزامها بتعميم مراعاة أسلوب التنمية القائمة على التقليل من انبعاثات الكربون وإدارة مخاطر الكوارث، مع مواصلة التركيز على ولايتها المتمثلة في القضاء على الفقر، وشجعوا الجهود المبذولة والتمويل المقدم لإنجاح المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأشار إلى أن اللجنة سلطت الضوء على الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط مؤخرا، وأشارت إلى التحول الحقيقي الكبير في الإيرادات من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة له، وما أحدثه هذا التحول من أثر إيجابي صاف على النمو في البلدان النامية، وما نشأ عنه من تحديات لواضعي السياسات في البلدان المصدرة للنفط، وإن كان هذا التحول يهيئ بيئة مواتية لإصلاح نظامي الإعانات والضرائب من أجل تحقيق المزيد من النمو المستدام والشامل للجميع.

٢١ - وركز السيد ماكدونالد على ما يقوم به صندوق النقد الدولي من دور في دعم البلدان في ظل اقتصاد عالمي يتسم بتفاوت النمو، وانخفاض أسعار النفط، والاختلافات الحادة في أسعار الصرف، وتقلبات الأسواق. وتحدث عن السياسة المالية فأشار إلى أن الصندوق سيواصل تقديم المشورة بشأن كيفية جعل السياسة المالية داعمة للنمو في الأجلين القصير والطويل، وكيفية ضبط مجموعات التدابير المالية والحد من الدين العام المتراكم وإدارة المخاطر المالية. وقال في معرض حديثه عن السياسة النقدية، إن صندوق النقد الدولي سيواصل تقييم الأثر الناشئ عن انعدام التزامن في تنفيذ هذه السياسات أو الاختلافات في توقيتها. ويشمل ذلك سبل تعزيز فعالية قنوات نقل سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة التغيرات في أسعار الصرف المسببة للاختلالات، والتخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ومن تقلبات تدفقات رأس المال، والتصدي لانهيار أسعار السلع الأساسية والضغوط الناشئة عن تدني معدلات التضخم. وأكد أن صندوق النقد الدولي سيعمق التحليل المالي على مستوى الاقتصاد الكلي وسيساعد الدول الأعضاء على معالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ويُسدي لها المشورة بشأن معالجة الديون المتراكمة، لا سيما في منطقة اليورو. وسيواصل الصندوق تحديد وتحليل الإصلاحات في هياكل الاقتصاد الكلي لجعل النمو مستداما وحافلا بفرص العمل وشاملا للجميع، مع الاستفادة من خبرات المؤسسات الأخرى. واختتم بالتشديد على أن تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص في صندوق النقد الدولي وبإدارته تظل في قائمة الأولويات. وأعلن عن التزام الصندوق التزاما

كاملا بالعمل على وجه السرعة مع الدول الأعضاء فيه لإيجاد حل مؤقت يسمح بإحراز تقدم ملموس في المجالات الرئيسية للإصلاحات.

٢٢ - وذكر السيد يي أن منظمة التجارة العالمية لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بمناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبعملية تمويل التنمية. وقال إن منظمة التجارة العالمية، التي احتفلت في عام ٢٠١٥ بالذكرى العشرين لتأسيسها، أثبتت أنها هي وقواعدها الحاكمة للتجارة العالمية ذات جدوى في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وعرض بعض المجالات الرئيسية التي ينبغي فيها لمنظمة التجارة العالمية أن تؤدي دورا هاما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مثل الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، وتنفيذ ما تبقى من مجموعة تدابير بالي، والعمل بشأن المعونة لصالح التجارة، والإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. وستجري منظمة التجارة العالمية الاستعراض العالمي الخامس للمعونة لصالح التجارة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، في إطار الموضوع ''تخفيض تكاليف التجارة من أجل نمو شامل ومستدام''. وأشار إلى أن ارتفاع تكاليف التجارة شكل عقبة أمام التكامل التجاري للعديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. وأضاف أن أحدث الأرقام عن تدفقات المعونة لصالح التجارة أظهرت أن الالتزامات تجاه أقل البلدان نموا بلغت ٨,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٢، بالمقارنة إلى ٧,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١١. ووجه الانتباه إلى مشكلة الحصول على التمويل اللازم للتجارة. وأكد أن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من التجارة العالمية مدعوم بشكل من أشكال التمويل أو التأمين على الائتمان. ومع ذلك يعاني كثير من البلدان من نقص في قدرات القطاع المالي على دعم التجارة، ونقص في فرص الاستفادة من النظام المالي الدولي. وقد ازدادت الحالة سوءا بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أخذت المؤسسات المالية العالمية الخاصة في الانسحاب من أقل البلدان نموا. وأعرب عن التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية ومديرها العام بإدراج تمويل التجارة في جدول أعمال مؤتمر أديس أبابا.

خامسا - المناقشة المواضيعية بشأن الموضوع ٢: ''التحديات الحالية والفرص الناشئة لتعبئة الموارد المالية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية المستدامة في أفق انعقاد مؤتمر أديس أبابا''

٢٣ - تضمنت المناقشة المواضيعية عروضا وبيانات قدمها كل من ليليان بلومن وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا؛ و جورج تالبوت (غيانا) وغير أ. بيدرسن (النرويج) الميسريْن المشاركيْن للعملية التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا؛ وموخيسا كيتوي الأمين

العام للأونكتاد؛ ووُو هونغبو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢٤ - ولاحظت السيدة بلومن أن المشاركين في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٥ ركزوا على كيفية الانتقال ''من البلايين إلى التريليونات''. وأشارت إلى أن المناقشات ركزت على المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة الموارد الوطنية، وأهمية إشراك القطاع الخاص. وشددت على أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت ولا تزال بالغة الأهمية بالنسبة لذوي الاحتياجات الكبيرة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الهشة والمتضررة من التراعات. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الوطنية، شددت على ثلاث نقاط هي: الدعم المتعدد الأطراف والثنائي لبناء قدرات إدارات الضرائب الوطنية؛ وإدراج تدابير لمكافحة إساءة الاستخدام في جميع المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتنقيح المعاهدات القائمة للحد من تجنب الضرائب؛ وإجراء حوار أشمل بشأن تقلص الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وأعربت عن تأييد هولندا لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تجنب الضرائب. وأخيرا دعت إلى الاستفادة من جميع المصادر المالية المتاحة، بما فيها التمويل الخاص. وشددت على أن من المفروض أن يساعد التمويل الابتكاري على الاستفادة من مزيد من الموارد الخاصة، لا سيما عن طريق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٢٥ - وأشار السيد تالبوت إلى ثلاثة تحديات في المرحلة المقبلة هي: التغيير والمهارة وطموح الاستجابة. فالتغيير يتحقق بجعل الاستدامة النموذج الأولي في المستقبل، على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن المسألة الرئيسية في رأيه هي كيفية بناء الثقة لكفالة التزام جميع الشركاء بتنفيذ خطة طموحة جدا. ويتعلق تحدي المهارة بكيفية التعامل بفعالية مع الأهداف المحددة وكيفية تعبئة الموارد اللازمة. أما طموح الاستجابة فيشير إلى إطار ذي مصداقية للتنفيذ ونواتج محددة تتناسب مع متطلبات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأبرز السيد بيدرسن الحاجة إلى أفكار جديدة غير متداولة، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات الشاملة وأوجه التآزر. وأقر بوجود اتفاق واسع النطاق بشأن دور المساعدة الإنمائية الرسمية، والحاجة إلى تعبئة الموارد الوطنية وزيادة الضرائب، والدور الرئيسي للقطاع الخاص.

٢٦ - ورحب السيد كيتوي بالدعوات المتكررة إلى تعزيز العمل الدولي الرامي إلى تعبئة موارد عامة وطنية من أجل التنمية تمول بالضرائب، وتعزيز دور التمويل الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على ثلاثة إجراءات إضافية لعملية تمويل التنمية. فأولا، أشار إلى الطابع الشامل لتوافق آراء مونتيري في ضمان أن يتسم الاتفاق المنبثق من مؤتمر

أديس أبابا بالشمول والتطلع إلى المستقبل. وشدد على أن تمويل التنمية لا يقتصر على المعونة والضرائب والقطاع الخاص فحسب؛ بل يتطلب أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل منهجية من قبيل بناء القدرات والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى تحديث النهج المتبع في مسائل التجارة والاستثمار عموما. وثانيا، قال إن هذا الاتفاق المنبثق عن مؤتمر أديس أبابا ينبغي أن يعترف اعترافا كاملا بأهمية التجارة والاستثمار ويبرز دورهما في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومضى قائلا إن تمويل التنمية يتطلب على وجه الخصوص دعم أنشطة بناء القدرات، مثل تيسير التجارة وتنويعها وتحسين فهم التدابير غير الجمركية وتحسين جمع الإيرادات المتصلة بالتجارة. وثالثا، شدد على أهمية الحوكمة المستدامة للاستثمار الدولي. ودعا إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي في تيسير الاستثمار الإقليمي والعالمي في النشاط التجاري من خلال الهياكل الأساسية الإقليمية والدعم التقني.

٢٧ - وركز السيد وو على الأعمال التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا. وأوضح أن المؤتمر يمثل فرصة فريدة لاعتماد إطار تمويلي قوي للتنمية المستدامة وتوفير وسائل التنفيذ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد على فترة الأعمال التحضيرية المكثفة الجارية للمؤتمر، بما في ذلك جلسة الصياغة الثانية للوثيقة الختامية والدورة المشتركة بين تمويل التنمية وعمليات ما بعد عام ٢٠١٥، إضافة إلى اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيث دعا الأمين العام إلى تحقيق نتائج طموحة والمشاركة في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن. وأوضح أيضا النقاط الرئيسية التي انبثقت من المشاورات الإقليمية بشأن تمويل التنمية، التي نظمتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وأضاف أن المشاركين شددوا على أهمية تعبئة الموارد الوطنية والحاجة إلى إجراء إصلاحات على الصعيدين الوطني والدولي، على سبيل المثال، لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والحد من تجنب الضرائب والتهرب منها، ولكفالة زيادة التعاون الدولي في المسائل الضريبية وجعله أكثر شمولا. وأشار إلى الدعوات الملحة التي وُجهت إلى الجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بما يبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال إن البعض دعا إلى تحديد أهداف أكثر طموحا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أشار إلى إجراء بعض المناقشات بشأن العقبات التي تحول دون استدامة التمويل والاستثمار الخاصين. ونوه بأن دور مجتمعات المهاجرين في تعبئة الموارد الخاصة المحلية والدولية قد نوقش أيضا. وبصفته الأمين العام لمؤتمر أديس أبابا، كرر تأكيد التزامه بالعمل على إنجاح المؤتمر والعمل على نحو وثيق مع رؤساء مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل حشد الدعم السياسي الرفيع المستوى للمؤتمر.

٢٨ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، وجه المشاركون الانتباه إلى النمو الكثيف العمالة، واستخدام الموارد الوطنية لتمويل التنمية، والامتثال الضريبي والقدرات الضريبية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والقطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى الجهود الرامية إلى منع أزمة الديون والاضطلاع بإعادة هيكلة للديون. واقتُرح أن يتم تسجيل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ وتمويل التنمية على نحو منفصل. ونوقشت أيضا أسعار انبعاثات الكربون وإعانات الطاقة.

سادسا - المناقشة المواضيعية بشأن الموضوع ٣: ”تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“

٢٩ - تضمنت المناقشة المواضيعية عروضا قدمها كل من إيرفيه دو فيلروشيه الرئيس المشارك لمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وخوان مانويل فابي بيرينيا المدير التنفيذي للوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي، ومجدي مارتينيز - سليمان مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبريندا كيلين نائبة مدير مديرية التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٠ - ولاحظ السيد دو فيلاروشيه أن المناقشات التي جرت في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أظهرت مدى فائدة تعميق العلاقات وتبادل الآراء بين مختلف المؤسسات. وأشار إلى أن الورقة المشتركة، ”من البلايين إلى التريليونات: تحويل تمويل التنمية“، التي أعدتها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تقدم نموذجا جديدا للكيفية التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، والموارد الوطنية، والأموال العامة والخاصة، والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية. وقال إن التحدي الرئيسي في المرحلة المقبلة في رأيه يتمثل في كيفية تجسيد الرؤية الجماعية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل والدول الهشة والبلدان المتضررة من النزاعات. ومع ذلك فثمة حاجة للاستعانة بالتحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار المباشر الأجنبي، ولزيادة فعالية النظم المالية. وأشار إلى تحديات أخرى، مثل تغير المناخ والصحة العامة، تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا وبعده.

٣١ - وأشار السيد بيرينيا إلى أن النموذج السابق للأهداف الإنمائية للألفية كان مدفوعا بثنائية المانح والمتلقي ولم يعد مُجديا في تحقيق النتائج في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ودعا إلى أن تكون الشراكات في صلب خطة التنمية

الجديدة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأوضح أن من المهم تبادل السياسات العامة التي أثبتت نجاحها. والمجتمع المدني، إلى جانب كونه يذكّر دائما بالمسؤوليات والمجالات التي تتوفر فيها الفرص، يتعاون في الرقابة على مشاريع التنمية الهامة وتنفيذها. ويتزايد التعاون الثلاثي بين الشركاء في بلدان الجنوب والشركاء التقليديين. وينبغي أن يحقق التعاون بين بلدان الجنوب مزيدا من النجاح. وأشار في هذا الصدد إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على جمع البيانات. وقال إن علاقات التعاون الفعالة بين بلدان الجنوب كثيرا ما تستند إلى الشراكات والشبكات الشاملة والأفقية التي تقوم على أساس الإنصاف والثقة والتعلم المتبادل. وأشار إلى أن المكسيك ذكّرت بضرورة تبادل المنهجيات وممارسات جمع البيانات من خلال التعاون الدولي. وأضاف أن الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال يمكن أن تكون منبرا لتبادل الخبرات وبناء شبكة ممارسين، حيث يمكن أن يلحق الطلب بالعرض، مما يُحدث تأثيرا ا محددا وملموسا في التعاون والتنسيق والتنفيذ في مجال التنمية.

٣٢ - وأشار السيد مارتينيز - سليمان إلى أنه كثيرا ما اعتُبر التمويل في عصر الأهداف الإنمائية للألفية عملية لجمع الموارد المتاحة للبلدان النامية من مصادر مختلفة - مثل الموارد المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتحويلات المالية - من أجل تحقيق الأهداف، ثم سد الفجوة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على أن ذلك النهج غير كاف. فالطابع العالمي للخطة الجديدة واتساع نطاقها يتطلبان الانتقال من سد الثغرات إلى تعبئة تدفقات مالية كبيرة جدا - من البلايين إلى التريليونات، على النحو الذي أوضحه البنك الدولي ومؤسسات أخرى. غير أن نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وكميتها ستظلان حاسمتين، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، أعرب عن القلق من أن المعونة الإجمالية زادت، في حين أن الحصة المخصصة لأفقر البلدان ولأفريقيا أخذت في الانخفاض في الآونة الأخيرة. وأوضح أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أكبر بكثير من المعونة ولا يمكن تحقيقها عن طريق التمويل العام وحده. وهناك حاجة إلى الحوافز لكفالة تمكن قرارات الاستثمار الخاصة من دفع العالم نحو تحقيق تطلعات التنمية المستدامة. وأكد ضرورة إسهام العمليات والنتائج التجارية بشكل مباشر في المستقبل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات والأعمال الخيرية. وشدد أيضا على أهمية تعلم كيفية العمل في ظل الصدمات العديدة التي يعاني منها في الاقتصاد العالمي وفي ظل ازدياد التقلبات.

٣٣ - وأكدت السيدة كيلين على أن الشراكات كانت معلما بارزا في عمل المنظمة طوال السنوات الخمسين الماضية. وترى المنظمة أن لها دورا مزدوجا: يتمثل الأول في إخضاع أعضائها للمساءلة فيما يتعلق بالتزاماتهم في تحقيق التنمية؛ والثاني في تيسير إقامة شراكات

شاملة للجميع تضم أصحاب مصلحة متعددين من الدول الأعضاء في المنظمة مع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تعزيز الأثر الجماعي. وذَكرت بعضَ المحافل والأدوات والممارسات السليمة التي وضعتها المنظمة والتي يمكن أن تسهم في تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ومنها العمل المشترك مع الأمم المتحدة لدعم الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وكذلك مجموعة من أرضيات الحوار الأخرى الرامية إلى تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات والتنفيذ الفعال للسياسات في مجالات إصلاح القطاع العام، والضرائب، والاستثمار المباشر، والابتكار، والنمو الأخضر، والمؤسسات المتعددة الجنسيات، والمساواة بين الجنسين، والهشاشة والتراعات. وأضافت أن آليات استعراض الأقران الأخرى تُعتبر سمة أخرى من السمات المميزة لمجموعة أدوات التعاون الدولي التي تستخدمها المنظمة. وأبرزت أربع ضرورات لنجاح الشراكات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ على النحو التالي: ضمان قيادة رفيعة المستوى؛ وضمان تحديد سياق الشراكات وإقامتها بقيادة البلدان؛ والاتفاق على المبادئ والأهداف وخطط التنفيذ وآليات الإنفاذ؛ والمحافظة على تركيز واضح على النتائج.

٣٤ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار بعض المشاركين قضايا البلدان المانحة الفتيةِ الناشئةَ وضرورة تيسير الحصول على الائتمان وزيادة حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. وألقي الضوء أيضا على الآثار الضارة التي تلحق بالبلدان النامية من جراء تغير المناخ، وكذلك على ضرورة إيجاد مزيد من الموارد لتمويل مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة. وأُطلقت دعوة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشباب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

سابعا - عرض عن ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم“

٣٥ - قدم رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية العالمية في صندوق النقد الدولي توماس هلبلنغ عرضا عن المعالم البارزة في نشرة الصندوق عن آفاق الاقتصاد العالمي (نيسان/أبريل ٢٠١٥). ووفقا لتوقعات الصندوق، سيظل النمو العالمي معتدلا وغير متكافئ في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يطرأ عليه بعض التحسن في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساسا إلى حالات التوتر الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي ترافقت مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الأجل ومعدلات التضخم، وكذلك مواصلة التعديل المتزامن لأسعار الصرف بين العملات الرئيسية. ورغم الوقع الإيجابي الصافي الطفيف على الاقتصاد العالمي جراء انخفاض أسعار النفط، فقد توالت مخاطر التدهور مداورةً على الاقتصادات المتقدمة

والأسواق الناشئة، ولا سيما إلى مُصدِّري الطاقة، وأرخى احتمال تحقيق نمو منخفض في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو واقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسية بظلاله على الطلب. لذا من المهم انتهاز الفرص التي تتيحها أسعار النفط المنخفضة من أجل تكوين كتلة مالية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا. وحتى الآن، تمكنت معظم البلدان المصدرة للنفط من المحافظة على مستويات الإنفاق فيها عن طريق زيادة العجز المالي. وكان للارتفاع الذي طرأ مؤخرا على قيمة دولار الولايات المتحدة، وانخفاض قيمتي الين واليورو تأثير إيجابي صاف، أدى إلى إعطاء زخم للطلب العالمي. ولكن المخاطر المحتملة لانعكاس اتجاه تدفقات رأس المال وانعدام الاستقرار المالي تشكل شواغل حقيقية للبلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، فالتشدد النقدي المتوقع الذي قد يفرضه الاحتياطي الاتحادي في منتصف عام ٢٠١٥ يثير احتمال وقوع ”ردة فعل مزاجية على التضييق“ ذات انعكاسات واسعة النطاق. ويبدو أن العديد من البلدان الأفريقية والبلدان المنخفضة الدخل سجلت منحى تصاعديا دائما في اتجاهات نموها بفضل تحسين السياسات، وإجراء التغييرات الهيكلية، وإدخال تحسينات على رأس المال البشري، وإنهاء دورات الارتفاع المفرط ثم الانخفاض في أسعار السلع الأساسية. ورغم ذلك، أصبح نمو اقتصادات الأسواق الناشئة واسعا، ويعتمد على توسيع نطاق رأس المال واليد العاملة بدلا من زيادة الإنتاجية، وقد تؤدي توقعات احتمال انخفاض النمو واستمرار التباطؤ في الصين إلى إعاقة الاستثمار.

٣٦ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، طرح المشاركون أسئلة عن الآثار المحددة للاتجاهات والتوقعات الاقتصادية في العالم على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتداعيات تباطؤ النمو في الصين، وعواقب انخفاض أسعار السلع الأساسية على النمو في أمريكا اللاتينية، وتوقعات أسعار صرف العملات الرئيسية، وفترة استمرار تبعات الأزمة. وأكد هلبلنغ أن تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة واقتصادات البلدان النامية لا تزال قوية، وإن كانت أقل من مستويات ما قبل الأزمة. وقد عُدلت أطر السياسات واعتمدت اقتصاداتٌ عديدة قواعد جديدة من أجل إدارة تدفقات رأس المال. وشدد على أن التباطؤ في الصين كان متوقعا وناجما جزئيا عن السياسات المتبعة. ولكن الصين وتباطؤ الاقتصاد فيها لم يتسببا ببعض المفاجآت التي طرأت على ديناميات أسعار السلع الأساسية. بل كانت هناك عوامل قوية أخرى غير مرتبطة بالسوق، مثل الجزاءات وأوجه الانقطاع في الإنتاج لأسباب جغرافية - سياسية. وبالنسبة لتقلبات العملات، كان من المقلق أن تولِّد حركةُ أسعار الصرف لدى بدئها دينامية قائمة بذاتها، ما يمكن أن يبدأ دورةً أخرى للدولار ويواصلَ التعديل المتزامن لأسعار الصرف فترة من الزمن. أما بالنسبة لتبعات الأزمة، فقال إن نمو الاقتصادات المتقدمة الرئيسية سيظل متواضعا نسبيا خلال السنوات الخمس المقبلة.

ثامنا – المناقشة المواضيعية للموضوع ٤: ”المتابعة وسبل المضي قدما: تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي“

٣٧ – تضمنت المناقشة المواضيعية عرضين من تقديم الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ماريا إيما ميهيا بيليس، والممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس أوه جون.

٣٨ – وقالت بيليس إنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور رئيسي في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمؤتمر المنعقد في أديس أبابا. وأشارت إلى أن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٥ واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، لعام ٢٠١٦ سيقدمان إسهاما هاما في هذا الصدد. وشددت على أهمية التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقالت إنه ينبغي للهيكل الجديد للمتابعة والاستعراض أن يستند بشكل كبير إلى الخبرات المكتسبة في العروض الوطنية الطوعية التي تقدم في الاستعراضات الوزارية السنوية. وفيما يتعلق بآليات المتابعة، أشارت إلى أنه لا يزال يتعين مناقشة وتحديد الأدوار التي يقوم بها كل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضافت أن المستوى الوطني هو أول مستوى للمساءلة.

٣٩ – وشدد السيد أوه على أن النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل عاملان أساسيان لتعبئة الموارد الإنمائية. وسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية للمضي قدما هي: التكامل والتنفيذ والتعاطي. أولا، يفترض أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشجيع تكامل الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وثانيا، أن يقوم المجلس بدور رئيسي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الماضية. وثالثا، تحدد مهمة التعاطي التي يقوم بها المجلس من كونه مكلفا بالعمل كمنبر لتنسيق الأنشطة الإنمائية على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وشدد على أن قوة المجلس تكمن في شراكاته مع الهيئات الفرعية والمؤسسات والجهات المعنية المختلفة. ويمكن للمجلس أن يربط الخطة الإنمائية الجديدة، مع عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتمويل التنمية. وعلى هذا النحو، ستظل عمليات التبادل المنتظمة والاجتماعات السنوية الخاصة الرفيعة المستوى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد مفيدة بوجه خاص لجميع الأطراف المعنية.

٤٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، اقترح ممثلو المجتمع المدني سبلا لتعزيز الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد في متابعة المؤتمر المنعقد في أديس أبابا، ولا سيما فيما يتعلق بشكل الاجتماع وبُنيته وتركيزه الموضوعي، فضلا عن أوجه التعاطي بين المجلس والمؤسسات المالية الدولية. ونوقشت أيضا قضية المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي، ووردت بعض الإشارات إلى استعراضات النظراء بوصفها أدوات مفيدة في هذا الصدد.

تاسعا - ملاحظات ختامية من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤١ - أعرب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن شكره لجميع المشاركين على روح المشاركة البناءة والإسهامات القيمة في المناقشة، ملاحظا أن الاجتماع قد جمع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووسائل تنفيذها.

٤٢ - وقدم الرئيس عرضا موجزا للسمات الرئيسية للمناقشات أشار فيه إلى عدة نقاط من بينها:

(أ) أن الطريق إلى أديس أبابا كان مليئا بالتحديات. فالتوقعات الاقتصادية العالمية متفاوتة ولا تترك مجالا للتساهل. ولا تزال البطالة عالية جدا، ولا سيما في صفوف الشباب. غير أن الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة تبعث إشارات إيجابية. ومن المهم تهيئة البيئتين الوطنية والعالمية اللتين تمكنان من تحقيق التنمية. فالاقتصاد العالمي القوي تربة خصبة للتنمية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يحمل في طياته تأثيرات اقتصادية عميقة. وينبغي وضع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الطموحة في العديد من المجالات، بما فيها أسواق العمل، والقطاعات الاجتماعية، والهياكل الأساسية والطاقة. وستكتسي هذه الإصلاحات أهمية حيوية في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) أن جميع مصادر تمويل التنمية لازمة سواء كانت عامة أو خاصة، وطنية أو دولية. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بأهمية حيوية في إطار التمويل الجديد، ولا سيما للبلدان الفقيرة والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي الوقت نفسه، لن تكون هذه المساعدة كافية وحدها وينبغي توفير موارد إضافية للخطة العالمية الجديدة؛

(ج) جرى التأكيد مرات عديدة على أهمية تعزيز القدرة على جباية الضرائب وتحسين الامتثال الضريبي، فضلا عن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(د) فيما يتعلق بالقطاع الخاص، أكد العديد من المشاركين على إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، في النمو الاقتصادي وفي إيجاد فرص العمل؛

(هـ) أن ينبغي لخطة التنمية أن تعترف أيضا بضرورة اتساق والانسجام في نظام التبادل التجاري، بالعمل على التصدي لأوجه الإخلال بالتجارة، والتدابير غير التعريفية، والحدود القصوى للتعريفات وغير ذلك من السياسات التي تضر بالبلدان النامية. وكان استكمال جولة الدوحة مهما للاستفادة بشكل كامل من إمكانات التجارة والاستثمار؛

(و) وأن بعض المشاركين دعا إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وإلى التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وأُطلقت دعوات إلى إدخال إصلاحات إدارية على المؤسسات المالية الدولية لإتاحة الفرصة لتمثيل البلدان النامية وإعلاء صوتها.

٤٣ - ودعا إلى مشاركة قوية من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مواجهة التحديات المقبلة التي ستعترض وضعَ وتنفيذ إطار تمويل عالمي جديد، مشددا على أن المجلس على استعداد للقيام بدوره في هذا الصدد.